

## رئاسة الحكومة



## الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

### معطيات عامة حول الدقيق المدعم

#### الأسس القانونية

- القانون رقم 12-94 المتعلق بالمكتب الوطني للحبوب والقطاني وتنظيم اسواق الحبوب والقطاني
- الدورية المشتركة رقم 1 الصادر في 19 يونيو 2003 التي تحدد اجراءات الانتاج والتوزيع وتسليم حصص الدعم

#### المتدخلون

- المكتب الوطني للحبوب والقطاني: يتكلف بتدبير الدعم المخصص للقمح اللين
- مكتب التسويق والتصدير: يتكلف بتسويق الدقيق المدعم والدقيق الممتاز الموجه للاقاليم الجنوبية
- المطاحن: 202 وحدة صناعية لمجموع الحبوب منها 153 لانتاج القمح اللين
- المستوردون ووحدات تخزين القمح اللين
- القطاعات الوزارية: الفلاحة والمالية والداخلية والشؤون العامة... بالنسبة للجوانب التنظيمية

#### دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

- \* منذ 1988 : يقدر دعم الدقيق الوطني للقمح اللين ب 10 مليون قنطار في السنة
- \* منذ 2009 : انحصر الدعم في 9 مليون قنطار في السنة : 8 مليون قنطار من الدقيق الوطني للقمح اللين و 1 مليون قنطار من الدقيق الممتاز الخاص.
- يخص دعم الدولة تسويق القمح اللين و عملية سحقه على مستوى المطاحن الصناعية

## 1. الدعم على مستوى التسويق :

تحدد شروط شراء بيع واستعمال القمح في كل موسم بقرار مشترك لوزراء الداخلية المالية الفلاحة. يمكن تلخيص هذه الشروط كالتالي :

- تحديد السعر المرجعي للشراء عند الإنتاج
- تحديد مصاريف التخزين في 4 دراهم للقنطار الواحد في الشهر
- تحمل الدولة لتكلفة نقل القمح اللين

## 2. الدعم على مستوى المطاحن :

تحديد ثمن بيع الدقيق:

- \* القمح اللين الموجه للأقاليم الجنوبية : 100 درهم للقنطار الواحد
  - \* القمح اللين المدعم ما عدا الموجه للأقاليم الجنوبية : 200 درهم للقنطار الواحد
- دعم الدولة الفارق بين تكاليف الإنتاج و ثمن الدقيق عند الخروج من المعمل :

- \* الدقيق اللين الموجه للأقاليم الصحراوية : 238.38 درهم للقنطار
- \* الدقيق اللين ما عدا الأقاليم الصحراوية : 143.38 درهم للقنطار
- \* الدقيق الممتاز الموجه للأقاليم الصحراوية : 255.45 درهم للقنطار

تتحمل الدولة تكاليف النقل بالنسبة للدقيق المدعم

## المرحلة الانتقالية للإصلاح

### السياق العام

- تكلفة الدعم أكثر من المتوقع
- عدم نجاعة الأنظمة الحالية للمقاصد
- المرور من دعم المواد إلى التحويلات النقدية المباشرة

### الأهداف

- إرساء قواعد الشفافية والمنافسة بين أرباب المطاحن عن طريق تحرير قطاع القمح اللين
- إدخال قطاع الحبوب في حركية التحرير
- التفكير في طرق أخرى لإنتاج حصص الدقيق الوطني المدعم وخلق ظروف مواتية لذلك
- تجاوز إشكالية التكاليف والهوامش المخصصة لصنع وتوزيع الدقيق

## طرق الإصلاح

يمكن تصور سيناريوهين للإصلاح مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير التي ليس لها تأثير على الأثمان ويمكنها أن تؤثر إيجابيا على ميزانية الدولة.

### الطريقة المعمول بها في هذا الميدان

هناك دورية 2001-2003 التي تحدد الطريقة باتفاق مع المهنيين ومع الفيداريات أرباب المطاحن، وهو أن كل ستة أشهر هناك اجتماع بين هؤلاء المهنيين ووزارة الشؤون العامة ووزارة الفلاحة التي تحدد النسب المخصصة لكل منطقة ولكل جهة حسب مقاييس حقيقة معقدة ولكن موضوعية تركز على الكمية المطحونة في ستة أشهر من السنة السابقة، وعلى عدد المطاحن النشطة وعدد السكان إلى غير ذلك

في إطار التشريع الجديد فإن المطاحن هي التي تختار التجار الذين يجب أن تعطى لهم الحصص المخولة لمراكز الاستهلاك بالطبع بشروط لا يتعدى كل تاجر 200 قنطار في الشهر، أن يكون كل تاجر لا يمكن أن يتعامل إلا مع 2 مطاحن على أكثر تقدير، وهذه المعطيات كلها تتوصل بها المصالح الحكومية المعنية من مكتب الحبوب من طرف مندوبيه ويبلغها للمصالح الأخرى التي يهملها المراقبة لأن وزارة الفلاحة لا يمكن أن تتدخل إلا في مراقبة الغش أي جودة المنتج، ولكن هناك وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجامعات المحلية التي يمكن أن تتدخل في هذا الباب

تقوم الإدارة كذلك بمعاينات من حين لآخر حيث يتم ضبط التجار الذين لا يوفون بالتزاماتهم طبقا للعقوبات الإدارية المعمول بها في هذا الباب

اختيار التجار من قبل المطاحن ليس عشوائي بل لا بد أن تكون له هذه الصفة، وأن يكون في عين المكان وتكون لديه السجل التجاري، ويكون تاجر.

نقلا عن موقع الوزارة

[www.ouammou.net](http://www.ouammou.net)